بيان من « حوار » حول مصادرتها ومنعها في القاهرة

في اوائل ايار (مايو) صادرت السلطات في الجمهورية العربية المتحدة العدد ٢٢ من « حوار ». وفي ٢٣ منه نشرت المجلة الاسبوعية « روزاليوسف» خبرة وردت في مقالة في « النيويورك تايمز » زعمت فيها ان المنظمة التي تمول « حوار » تدعمها وكالة المخابرات المركزية، وطلب الى الدكتور لويس عوض ان يكتب كلمة نادى فيها من جملة ما نادى بمنع «حوار» من الدخول الى مصر . وفي اوائل حزيران (يونيو) اصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي والسياحة قرارا يقضي بمنع « حوار » من دخول الاراضي المصرية ، « بعد ان تأكدت السلطات المصرية من ان المخابرات المركزية الامريكية تمول اصدارها » .

ان ما تشعر به « حوار » ازاء هذه الاجراءات ليس اسف والم ليس مبعثه مجرد الاسف والالم الذي نشعر به اية مجلة تتعرض للمصادرة والمنع في اي بلد، بل مبعثه انها كانت منذ عددها الاول الى عددها الحالي ، وما تزال ، مجلة محبة للجمهورية العربية المتحدة ولنهضتها الحاضرة ولما تسعى الى تحقيقه ، ومنة بدورها القيادي في وطننا العربي ؛ وانها ما زالت تستكتب ادباءها ومفكريها اكثر مما تستكتب ادباء اي قطر عربي آخر ومفكريه؛ وتعنى بمعالجة قضاياها الثقافية، بانفتاح وجدية وتقدير، كما لا تعنى بمعالجة القضايا الثقافية لاي قطر عربي آخر؛ وحرست منذ زمن بابا خاصا في كل عدد من اعدادها لرصد الحركة الفكرية فيها من شتى جهاتها واتجاهاتها، وكان خير صورة دقيقة مطلعة اصيلة لما يحدث فيها على صعيد الثقافة والعقائدية والفكر .

لكن «حوار»، بالطبع، لم تكن مجلة تنطق بلسان واحد او تقتفي اي اثر مخطط من اية جهة. فان كان قد ورد في بعض مقالاتها و « رسائلها الثقافية » انتقاد لبعض مظاهر الوضع الثقافي الحاضر ، فان هذا لم يكن الا من قبيل النقد الذاتي الايجابي البنّاء ، الذي لا تقوم حضارة بدونه ولا ينهض مجتمع يفرض عليه الحظر والحصار .

* * *

وتأسف « حوار » وتتألم ان يكون قرار المنع قد اتخذ زعم الصحيفة الامريكية مبررا له ، وان تكون السلطات المصرية قد « تأكدت » من زعم الصحيفة بدون حتى ان تتوجه للمجلة المعنية بسؤال ، وان تتجاهل ما نشرته الصحيفة ذاتها من رسائل انكارية واستنكارية ، كما وردتها من مديري المنظمة الممولة المجلة، ومن رؤساء التحرير السابقين والحاليين لمجلة « انكاونتر » (وكانت هي المجلة التي خصتها « النيويورك تايمز » بالذكر) ، ومن نفر من ائمة الفكر والادب والفن والسياسة في امريكا . تأسف وتتألم ان يصبح ما تكتبه الصحافة الاجنبية انجيلا نؤمن بين عشية وضحاها بكل ما يجيء فيه، وقد كنا نشكك حتى اليوم ، وكان يطلب الينا ان نشكك ، تلقائيا ، بكثير مما تقوله ونصمها بالتحامل والتشويه واختلاق الاكاذيب.

اثر صدور المقالة في « النيويورك تايمز »، تلقيت من باريس ، من السكرتير العام للمنظمة ، تأكيدا قاطعا بان زعم الصحيفة لا يستند الى اي اساس من الصحة؛ وبان « المنظمة لم تستلم قط اية مساعدة، مباشرة كانت او غير مباشرة، من اي مصدر سري، امريكيا كان او غير امريكي » ؛ وان كافة المنح والاسهامات التي استلمتها على طوال السنين (وهي منح من مؤسسات في طليعتها فورد و روكفلر ، اللتان ساعدتا وتساعدان عددا كبيرا من المؤسسات الجامعية والثقافية المحترمة ، الرسمية وغير الرسمية ، في كثير من بلداننا العربية الكبيرة منها والصغيرة) كانت منح مساعدة غير مشروطة ، ولم يحدث قط ان حاول اي مصدر من مصادر المساعدة ان يتدخل في اعمال المنظمة وتوجيهها ؛ وان جميع

المؤسسات التي ساعدت المنظمة هي بالتأكيد مؤسسات مستقلة لا علاقة لها بحكومات .

وفي لندن ، في حديث شفهي في مطلع حزيران (يونيو)، اكد لي المسؤولون الرئيسيون في المنظمة، مجددا، تأكيدا جازما ان كل ما ورد بخصوصها في مقال الصحيفة هو عارٍ عن الصحة اطلاقا .

ويهم « حوار » ان تؤكد لكتابها ولقرائها ولمناصريها ، ولكافة الهيئات والفئات المعنية ،انها لو شعرت بان في زعم الصحيفة الامريكية مثقال ذرة من الحقيقة ، لكانت هي السباقة الى اتخاذ موقف حاسم ، ولكانت اعلنت موقفها هذا ، ونفذته بلا تردد، من قبل ان تنشر « روزاليوسف» مقالها ، ويطلب الى الدكتور عوض فينادي بالمنع، ويصدر القرار الرسمي بالمنع .

* * *

ان ما يؤسف « حوار » ويؤلمها هو ان هناك « جوا » عاما ، قام بيننا ولم يكن لنا مهرب من ان نعيش فيه في اقطار كثيرة من وطننا — كان هو وراء قرار المصادرة ، وكان هو في الواقع وراء قرار المنع : اذ لو لم يكن قائما لما كان يعقل ان « يتأكد » احد من هذا الاتهام الموجه للمجلة ، بناء على زعم الصحيفة الامريكية ليس الا ، وباغفال تام لجميع محتويات المجلة واتجاهاتها ، التي تنقض الاتهام نقضا اكيدا .

ان جوا عاما قد قام ، هيء القراء فيه خطوة خطوة ومرحلة مرحلة لتقبل الاشاعات ، مهما كانت ومهما كان مصدرها وضد من كانت موجهة ، — بل لقد هيء بعضهم لان يحيوا بها ويتطلبوها ويفتقدوها اذا انحسرت برهة من الزمن .

لقد بتنا نعيش في مثل هذا الجو ، الذي تلقى فيه افظع الاتهامات يمنة ويسرة باستمرار ، فصرنا مهيئين لتصديق الشائعات عاطفيا وان كنا ندرك عقليا بطلانها .

وصرنا، في الوقت ذاته، وهنا الخطورة الابلغ، متعودين عليها وعلى سماعها كل يوم ، فاذا ما كيلت مرة الى من او الى ما يجب ان تكال اليه ، شككنا بصحتها في باطننا وخلناها ، كالعادة ، تهويشا وافتراء . وبهذا يكون الاذى الذي يلحقه مروجو الاشاعات اذى مزدوجا خطيرا ، ويتبين ان الباعث على ترويجهم لها ليس مجرد انها بديل لهم عن العمل والجهد والبناء، وانها سبيل ميسر الى البطولات الرخيصة ، ولا انها نتيجة توق المكبل ، بدلا من السعي الى فك قيوده ، الى نقل القيود الى ارجل الاحرار وايديهم — يتبين ان الباعث على ترويجهم للاشاعات ليس هذا وحده بل هو لخلق جو من فوضى القيم ، تحول فيه الشبهات نحو الابرياء كيما يفلت من الملاحظة من يجب ان تحوم حوله الشبهات .

ان جوا مثل هذا ، منفصا لكل مواطن ،لهو جو خانق للمثقف وللثقافة ، مخرس له ولها ،مبتعد به وبها عن رسالتها ومهمتها، باعث للقلق والخوف.

وتأسف « حوار » وتتألم ان هذا الجو لم يعد وقفا على الغوغاء ومن يلجأ الى الغوغاء لمصارعة المثقفين والحد من فعاليتهم وسوقهم الى حيث يراد لهم ان يساقوا ، بل راح يستقطب ايضا بعض المثقفين انفسهم ، ومن يقحمون اقحاما في عداد المثقفين ، فكانوا طابورا خامسا في صفوفهم، وكان على المثقفين الحقيقيين ان يحاربوا على اكثر من جبهة.

وعندما يسهم المثقفون (وبعضهم ذاق من هذه الحملات الامرين) في حملات الغوغاء على الثقافة وعلى الحرية ، فاي خير بعد يرتجى، للثقافة او للحرية — او لهم انفسهم ؟

وينسى المثقف انه اذ يطالب بمنع مجلة (او باقفال مسرحية ، او باخراس كاتب ، او بالتنكيل لفكرة ، او بسد حوار بين رأي ورأي) فانما هو يطالب باخصاء ذاته . وانه اذ يستعدي دولة او حزبا او جمهورا على كاتب او مجلة او فكرة او اثر ادبي او فني،فانما هو يستعدي الدولة او الحزب او الجمهور على ذاته ايضا . بل انه ، وقد مهد لاضطهاد سواه ، سيتيح اضطهاده هو بيسر اشد، وانه اذ يدق اجراس النعي لسواه اليوم فسيسمع تدق له هو ايضا غدا .

* * *

هذا الجو ، الذي ما فتئنا نعيش فيه ونتأثر من جرائه منذ زمن، يمثل ابشع مظهر من مظاهر مجتمع

الحاضر ووضعنا الحاضر . وقد آن ان تتضافر جهود المثقفين جميعا ، وجهود سائر الفئات الرسمية وغير الرسمية المعنية بحرياتنا وبثقافتنا، للقضاء عليه قبل ان يستفحل فتتهاوى عند قدميه الضحايا . فالقضية ليست قضية « حوار » فحسب . انها قضية كل مجلة ، وقضية كل فكرة ، وقضية كل مثقف ، وهي بالتالي قضية يجب ان تعني ذاتها بها كل دولة .

و « حوار » ، التي قاست من هذا الجو اكثر مما قاست سواها من المجلات ، وسمعت كل تهمة خطيرة تحت الشمس تكال لها حتى منذ قبل صدور اول اعدادها ، واحجمت عن الرد عليها، لن ترد اليوم، واثقة بان الحق واضح صريح ، وان « من ثمارهم تعرفونهم »، وان نظرة واحدة الى ما صدر منها من اعداد حتى الآن ، والى مقالاتها واتجاهاتها ، والى كتّابها الذين امّنت لهم منبرا حرا رفيعا توافدوا عليه من كل قطر عربي وفيهم نفر من ابرز الكتّاب القوميين والتقدميين والتحرريين ، كافية الآن تدلل لاي قارىء نزيه يقوى على ان يكوّن رأيه لذاته ،ويبغي ان يكوّن رأيه لذاته، لا على بطلان الاتهامات والافتراءات جميعها فحسب ، بل على ان نقيضها هو الحق وهو الصحيح .

غير انها تأسف وتتألم ان يكون هذا الجو وما يستند اليه من حملات غوغائية (غوغائية حتى وان تورط فيها بعض المثقفين) قد تفاقم الآن لحد اخذ يؤثر فيه في جهات كنا ننزهها عن التأثر به وكانت حتى الآن (وهذا مدعاة لفخرها وفخرنا بها) صامدة في وجهه .

* * *

الا ان « حوار » اذ تأسف وتتألم لان هذا الجو قد ادى الى مصادرة عددها الاخير ، وانه ادى الى منعها ، اذ جعل ممكنا تصديق مزاعم لم يكن تصديقها ممكنا لولا وجوده، لا تترك الاسف والالم يستبد بها – اذ هي تثق بان الاجراءات هذه التي اتخذتها السلطات في الجمهورية العربية المتحدة لن تكون الا اجراءات مؤقتة . ذلك لانها تثق بان الجمهورية العربية المتحدة ستدرك ان الحملات التي كانت وراء قرار المصادرة باطلة كاذبة من اساسها، وان زعم الصحيفة الامريكية الذي كان وراء قرار المنع مباشرة باطل كاذب من اساسه . وتثق بان الجمهورية العربية المتحدة لن تكون البلد الذي يؤخذ طويلا بهذا الجو الذي هو خصم لها قدر ما هو خصم للثقافة والحرية ، ولن تكون البلد الذي يصد السبيل في وجه مجلة عربية مخلصة ومنبر حر رفيع التقت على صفحاته اقلام نفر من خيرة كتّابها وخيرة كتّاب شقيقاتها العربيات . وتثق بان الجمهورية العربية المتحدة لن تكون البلد المنغلق على ذاته ، وستبقى البلد الذي يبني جيلا جديدا ومجتمعا جديدا ويؤمن بالحقيقة وبالحرية وبضرورة الحوار .

والى ان تفرج السلطات في الجمهورية العربية المتحدة عن « حوار » ، كما تثق «حوار » بانها ستفعل ، فان هذه المجلة ، التي ستظل امينة لخطتها واهدافها ، ستظل امينة لصداقتها لها، مهتمة بها وبقضاياها الثقافية والفكرية والاجتماعية المختلفة ، وامينة لاصدقائها العديدين فيها، قراء وكتّابا، الذين تتطلع الى اللقاء بينهم وبينها من جديد وقبل طويل.

ت. ص.

انبـــاء

شيكاغو

صرح رئيس دائرة فلسفة الدين في معهد غاريت للدراسات الدينية ، في خطاب القاه في اجتماع دار حول الحريات الفكرية ، بما يلي :

« ان جميع المنشورات التي يحررها التلاميذ ، سواء اكانت جرائد ام مجلات ادبية ام فكاهية ام مجلات ابحاث اكاديمية ام مجلدات سنوية ، يجب ان تتمتع بحرية صحفية تامة . وان ادارة الجامعة التي لا تأخذ اية اجراءات لمراقبة محتويات المنشورات الطلابية، وتمتنع (عندما تنشأ اوضاع يثور حولها النقاش) عن ايقاف المجلة او تعطيلها مؤقتا او عن معاقبة محرريها التلامذة – تدلل بهذا على ايمانهـــا بالحرية الاكاديمية وحرية الصحافة » .

جوهانسبرغ

اصدرت حكومة جنوبي افريقيا كتابا يحتوي على عناوين المؤلفات ، مرتبة حسب الحروف الابجدية، التي يمنع تداولها في البلاد . ويقع الكتاب في ١٨٧ صفحة ، ويبلغ عدد الكتب والمجلات الممنوعة الآن ، والممنوع تحت طائلة قانون الجنايات اقتناؤها او استعارتها او قراءتها ، احد عشر الفا ومائتين وعشرين .

ومن بين المؤلفين الذين وردت في قوائم الكتاب اسماء اعمال لهم : جيمز بولدوين ، و سيمون ده بوفوار ، و جيمز فاريل ، و همنغوي .

وهذه القوائم غير نهائية – ذلك لان الجريدة الرسمية تنشر عناوين جديدة كلما دعت الحاجة ، تضاف الى هذه القوائم .

الفاتيكان

امر البابا بولس السادس بالغاء دائرة كانت وظيفتها خلال القرون الاربعة الاخيرة انتقاء الكتب التي تعتبرها غير مرغوب فيها ووضعها على « قائمة » الكتب المحظورة على ابناء الطائفة الكاثوليكية .

هذا الالغاء لا يقضي على « القائمة » ، غير انه بداية تطور كبير في الطريقة التي يجري بها حظر الكتب – وهي الطريقة التي تعرضت لنقد كثير من رجال الكنيسة على اساس انها مشينة في نظر العالم غير الكاثوليكي .

وامر البابا بولس بتأليف لجنة جديدة عهد اليها بحق النظر في المؤلفات وعمل قائمة بكل ما كان منها مهرطقا او يشكل خطرا على الاخلاق او المعتقدات او غير مرغوب فيه في نظر الكنيسة لسبب او لآخر .

وامر البابا بالا يوضع اي كتاب على « القائمة » المحظورة قبل ان يعطى مؤلف الكتاب مجالا لان يفسر وجهة نظره . وهذا لم يكن يحدث على الدوام في الماضي .

ويعتقد المطلعون ان الكنيسة ، عن طريق تخفيفها من التشديد على « القائمة » ، ستسمح لها بان تذوي وتنقرض تبعا لعدم الاستعمال .

ترنتون (الولايات المتحدة)

اصبح مشروع القانون الذي اعدته ولاية نيوجيرزي لمكافحة البذاءة نشرة تتلاقفها الايدي ويكثر عليها الطلب ، شأنها في ذلك شأن رواية « فاني هيل » او رواية « عشيق الليدي تشاترلي » اللتين كانتا من الكتب التي قام مشروع القانون لمحاربتها .

ومشروع القانون هو ذاته ، حسب التعريفات التي يوردها هو ، اباحي بذيء.

وكان ضروريا ان يجري اخراج الصغار من قاعة مجلس الشيوخ عندما كان يناقش مشروع القانون ،وذلك لان اعضاء المجلس راحوا يتناقشون بكل تفصيل وافاضة في اعضاء الجسد وفي الاعمال الجنسية التي سيحرمونها في الكتابات المطبوعة .

وقد صرح احد المسؤولين بعد ان شهد الاقبال الهائل على الحصول على نسخ من مشروع القانون « من سيدفع مبلغا لقاء كتب قذرة ، ما دام في وسعه ان يحصل على مشروع القانون هذا مجانا ؟ »

وقامت تساؤلات حول هل سيكون ممكنا من ناحية قانونية ارسال نسخ من مشروع القانون عن طريق البريد ، نظرا لما في محتوياته من مواد قد تكون محظورة قانونيا . وصرح مدير بريد الولاية بانه سيرسل نسخة الى سلطات بريد الدولة وشنطن لتعطي حكمها في الموضوع .

ضبلن

قالت مجلة « ريدرز دايجست » ان السلطات في ايرلنده تسعى دونما نجاح في ان تحمل مواطني البلاد على استعمال لغتهم القومية بدلا من اللغة الانكليزية . كما انها تسعى ايضا لتدعيم الاخلاق في البلاد وذلك عن طريق فرض نظام رقابة صارم على الكتب . وعندما ظهرت مؤخرا قائمة جديدة بالكتب الممنوعة ، اقترح احد سكان ضبلن على الحكومة بان تدمج القضيتين معا لضمان نجاحهما وذلك بان تعمد الى نشر جميع المؤلفات التي يتم الحظر عليها ، باللغة الغالية القومية .